وضعت ثقلها لصالح القضايا العربية والإسلامية والإنسانية

الكويت تختتم عامين من الدبلوماسية الفاعلة في مجلس الأمن

بدأت التمثيل في الأول من يناير عام 2018 بصفة العضوية غير الدائمة

الشيخ صباح الخالد يترأس جلسة غير رسمية لمجلس الأمن لمناقشة القضية الفلسطينية

السفير منصور العتيبي خلال جلسة مجلس الأمن حول الوضع الإنساني في سوريا

في 31 مايو الماضي ترأست الكويت مجلس الامن لشهر يونيو للمرة الثالثة بتاريخها

13 ديسمبر صوت المجلس على مشروع قرار تقدمت به لضمان وصول المساعدات الإنسانية للسوريين

الكويت وبلجيكا وألمانيا يقدمون مشروع قرار بمجلس الأمن حول ادلب

بدر المنيخ

الخالد : نمثل أشقاءنا العرب والمجموعة الآسيوية و«التعاون الإسلامي» والدول المطلة على المحيط الهادي

بعد ان امضت الدبلوماسية الكويتية عامين في اروقة مجلس الامن الدولي ادت خلالهما دورا فاعلا في الموضوعات المطروحة ووضعت ثقلها لصالح القضايا العربية والاسلامية والانسانية ها هي تطوي تلك المرحلة مع نهاية هذا العام لتستمر مستقبلا في اداء دورها المشهود في الامم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

واستطاعت الكويت من خلال عضويتها في مجلس الامن وضع بصمتها الدبلوماسية الخاصة وتقديم قوانين لحل عدد من المشكلات التي تواجه العالم والتنسيق مع الدول الاعضاء لطرح وتبني عدد من مشروعات القرارات والبيانات المهمة.

وكانت الكويت قد بدات في الاول من يناير عام 2018 نشاطها في مجلس الامن بصفة العضوية غير الدائمة لتخلف مصر في تمثيل المجموعة العربية وسط تحديات كثيرة وتتدلي بدلوها في اهم الموضوعات التي تشغل العالم وابرزها الحفاظ على السلم والامن واصلاح مجلس الامن.

وفي ذلك اليوم التاريخي عادت الكويت بعد 40 عاما لتولي هذا المقعد الا سبق ان تولته عام 1978 لمدة عامين وذلك عقب ان حظيت بثقة المجتمع الدولي ممثلا في اعضاء الامم المتحدة الذين صوتوا لمصلحة انضمامها الى العضوية غير الدائمة بمجلس الامن بواقع 188 صوتا من أصل 193 دولة.

واستبق نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد حينذاك بدء انطلاقة نشاط الكويت في مجلس الامن بتاكيده حرص بلاده على الاستمرار في نهجها المعتدل والمتزن والساعي الى تحقيق الدبلوماسية الوقائية مضيفا ان الكويت ستعمل مع الدول الاعضاء على منع نشوب الخلافات والحروب وحل المشكلات بالطرق السلمية.

وقال الخالد "اننا نمثل اشقاءنا العرب والمجموعة الآسيوية ومنظمة التعاون الاسلامي والدول المطلة على المحيط الهادي وتم الاجتماع معهم والتنسيق بشان المطلوب من ممثليهم وسنعمل على بحث كل ما يتعلق بقضايانا العربية ومشاكل امتنا العربية والاسلامية".

وخلال عضويتها في مجلس الامن طرحت الكويت عددا من مشروعات القرارات المتعلقة بقضايا مهمة تشغل العالم كما طرحت بيانات تتصل بموضوعات حيوية تهم الدول العربية او الاسلامية.

ففي فبراير عام 2018 ترأست الكويت مجلس الامن حيث شهد جلسات مهمة ناقشت ثلاثة موضوعات هي القضية الفلسطينية والقضية العراقية ومبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين.

وفي 21 فبراير من ذلك العام ترأس الشيخ صباح الخالد جلسة مجلس الامن حول اهداف ومبادئ ميثاق الامم المتحدة التي دعت الكويت لعقدها تحت عنوان "مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة في صيانة السلم والامن الدوليين" لمناقشة سبل تحسين آليات منظمة الامم المتحدة للحد من المخاطر والتهديدات التي تواجه المجتمع الدولي.

وتم خلال الجلسة اعادة تاكيد التزام الدول الاعضاء في مجلس الامن وتقيدها بمقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه في ضوء التحديات التي تواجه المجتمع الدولي وبحث افضل السبل لاستخدام الادوات التي يتيحها الميثاق لتمكين مجلس الامن من الاضطلاع بمهامه وواجباته بفعالية.وفي اليوم الثاني ناقش مجلس الامن طلب الكويت عقد جلسة خاصة لبحث كيفية توفير القدرات اللازمة لإعادة احياء عملية السلام في الشرق الاوسط لاسيما في ضوء وجود مبادرات اقليمية ودولية اعتمدها المجلس.

وترأس الخالد الجلسة التي استهدفت توفير طريق واضح للتوصل الى حل يفضي الى نيل الشعب الفلسطيني حقه في اقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية.

وفي 30 اكتوبر دعت الكويت والسويد باعتبارهما "حاملي القلم" للملف الانساني السوري في مجلس الامن جميع الاطراف المعنية الى تسهيل وصول المساعدات الانسانية لمنطقة "الركبان" على الحدود الاردنية السورية والاستجابة لمطالبات الامم المتحدة ومكتب تنسيق الشؤون الانسانية معربتين عن قلقهما العميق لوجود اكثر من 45 الف شخص هناك يعانون من نقص حاد في المواد الغذائية والانسانية والطبية.

وفي 13 ديسمبر صوت مجلس الامن على مشروع قرار تقدمت به الكويت والسويد يؤكد ضرورة ضمان وصول المساعدات الانسانية للسوريين وتحديدا عبر الحدود مع استخدام اربعة معابر لدخول المساعدات الانسانية للمحتاجين.

وبعد حصوله على موافقة المجلس قال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي ان القرار يعد نجاحا للدبلوماسية الكويتية واستمرارا لقيادتها للعمل الانساني مع التركيز على تحسين الوضع الانساني في سوريا.

و في 15 مارس عام 2019 اعتمد مجلس الامن بيانا صحفيا تقدمت به الكويت واندونيسيا دان باقوى العبارات هجومين استهدفا مسجدين في مدينة "كرايست تشيرش" بنيوزيلاندا واسفرا عن مقتل واصابة العشرات من المدنيين موضحا ان الارهاب بجميع اشكاله ومظاهره يشكل احد اخطر التهديدات للسلم والامن الدوليين.

وفي 31 مايو الماضي ترأست الكويت مجلس الامن لشهر يونيو للمرة الثالثة في تاريخها بعد ان ترأسته لأول مرة في فبراير 1979 خلال عضويتها الاولى في المجلس فيما ترأست المجلس للمرة الثانية في فبراير 2018 خلال عضويتها الحالية.

وقال السفير العتيبي في تلك المناسبة ان رئاسة مجلس الامن تعد محطة مهمة في تاريخ الدبلوماسية الكويتية التي تنتهج الاتزان والاعتدال في سياستها الخارجية وترتكز على احترام مبادئ ومقاصد ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي وتسعى الى المساهمة بشكل فعال لصيانة السلم والامن الدوليين.

وفي 11 يونيو اعتمد مجلس الامن بالاجماع مشروع قرار كويتي حول الاشخاص المفقودين في النزاعات المسلحة يهدف الى دعم وتعزيز سبل حماية المدنيين في النزاعات المسلح.

ويعتبر ذلك القرار هو الوحيد الذي قدمته الكويت بشكل منفرد حيث يعكس مواصلة الكويت تسليط الضوء على القضايا الانسانية كما ان تقديمها للقرار تابع من تجربتها المريرة خلال الغزو العراقي لها عام 1990 وما تسبب به من وجود مأساة الاسرى والمفقودين.

ورأت الكويت ان هذا القرار سيشكل لبنة اساسية في كيفية التعاطي مع موضوع المفقودين في النزاعات المسلحة علما انه كان اول قرار حول المفقودين والنزاعات المسلحة في مجلس الامن.

ووفق مشروع القرار فإن مجلس الامن اكد ادانته الشديدة للاستهداف المتعمد للمدنيين او غيرهم من الاشخاص المشمولين بالحماية في حالات النزاعات المسلحة واهاب بجميع اطراف النزاعات المسلحة وضع حد لهذه الممارسات وفقا لالتزاماتهم بموجب القانون الدولي الانساني.

وفي 13 يونيو اصدرت الكويت بيانا رئاسيا لمجلس الامن حول التعاون بين المجلس وبين جامعة الدول العربية وذلك خلال ترؤس نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية جلسة جمعت بين الجانبين تحت بند "التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية ودون الاقليمية في صون السلم والامن الدوليين".

وجاءت الجلسة ضمن فعاليات رئاسة الكويت لمجلس الامن لشهر يونيو وشارك فيها كل من الامين العام للامم المتحدة انطونيو غوتيريس والامين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط.

ونص البيان على ان يؤكد مجلس الامن مسؤوليته عن صون السلام والامن الدوليين ويشير الى قراراته وبياناته الرئيسية التي تشدد على اهمية اقامة شراكات فعالة بين الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية وفقا لميثاق الامم المتحدة وللانظمة الاساسية ذات الصلة المعمول بها في المنظمات الاقليمية والمنظمات دون الاقليمية.

وفي 20 اغسطس وجه السفير العتيبي رسالة الى مجلس الامن بشان بناء الكويت منصة بحرية فوق منطقة "قشت العميج" اكد فيها ان بناء المنصة يتم في المياه الاقليمية للكويت ولذلك فهو من الامور السيادية التي جاءت بغرض التاكد من سلامة المياه البحرية في خور عبدالله.

وفي 29 اغسطس اعلن العتيبي ان حاملي القلم للملف الانساني السوري وهم الكويت وبلجيكا والمانيا قدموا مشروع قرار بمجلس الامن حول ادلب بهدف وضع حد لتدهور الاوضاع الانسانية فيها.

وناقش مجلس الامن في 19 سبتمبر ذلك المشروع لكنه فشل في اقراره بسبب استخدام روسيا والصين حق النقض "فيتو" لمنع صدوره.

وتعليقا على ذلك اعرب العتيبي عن خيبة الامل لاخفاق المجلس في تحمل مسؤولياته قائلا ان "التاريخ سيذكر هذه الجلسة وسيذكر مواقف كل عضو في مجلس الامن من مشروع القرار الانساني والمتوازن الذي تقدمت به الكويت وبلجيكا والمانيا والذي كان يهدف فقط الى حماية المدنيين في ادلب".

يذكر ان مجلس الامن يتكون من 15 دولة بينها 10 دول اعضاء بالانتخاب اضافة الى الدول الخمس الدائمة العضوية التي تتمتع بحق النقض "الفيتو" وهي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والصين وروسيا.

ويعد مجلس الامن هو احد اجهزة الامم المتحدة الرئيسية الستة التي تشمل ايضا الامانة العامة والجمعية العامة ومجلس الوصاية ومحكمة العدل الدولية اضافة الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتسدل الكويت بذلك الستار على عضويتها بمجلس الامن بنجاح كبير حيث تمكنت وبكل جدارة من حمل العبء الكبير كونها العضو العربي بالمجلس ونجحت بالتنسيق مع الدول العربية المعنية في عكس مواقفها وهمومها في القرارات او البيانات التي يناقشها المجلس وايضا من خلال الكلمات التي تلقيها اثناء الجلسات والتي حرصت من خلالها على التعبير عن مواقف متفق عليها تنسجم مع مطالب الدول العربية.

وبمناسبة انتهاء العام الثاني على عضوية الكويت بمجلس الامن قال مندوب الكويت الدائم لدى الامم المتحدة السفير منصور العتيبي متحدثا حول هذا الدور في لقاء مع وكالة الانباء الكويتية "كونا" أمس "للاسف الشديد القضايا العربية كثيرة بمجلس الامن وبعضها مضى عليه سنوات طويلة كالقضية الفلسطينية وهناك قضايا اخرى مدرجة منذ السبعينات ومنذ 2011 فالوضع كان صعبا جدا وبحسب احصائيات سكرتارية مجلس الامن فان القضايا العربية التي ينشغل فيها المجلس تشكل 50 بالمئة تقريبا من مجمل اشغاله".

واضاف ان الكويت ساهمت خلال عضويتها بالعمل في قضايا تخص الدول العربية كالعراق وسوريا ولبنان والسودان والصومال واليمن وليبيا حيث كان العمل يتطلب تنسيقا دائما على مستويات مختلفة مع البعثات العربية الموجودة بنيويورك معربا عن امله في ان تكون الكويت قد نجحت بالدفاع عن بعض مشاغل هذه الدول.

واكد العتيبي انه ليس من السهل ان تتفاوض نيابة عن دول خارج المجلس وتحاول ان تضمن بان كل التعديلات التي يطالبون بها والمواقف التي يحرصون على عكسها لا تمس فهذه مسائل تكون حساسة بالنسبة لهذه الدول.

وحول رأي الدول العربية باداء الكويت في المجلس قال "اعتقد من واقع اتصالاتنا في نيويورك او العواصم العربية هناك رضى واشادة بدور الكويت وتنسيقها المستمر وعملها بشفافية مع جميع الدول العربية".

وبالنسبة لما تمثله عضوية مجلس الامن من اهمية اوضح العتيبي "انها تجربة مفيدة ومحطة مهمة جدا بتاريخ الدبلوماسية الكويتية كون الكويت دولة صغيرة لا توجد لديها اجندة خفية في اي من المواضيع المدرجة على جدول اعمال مجلس الامن والمواضيع التي تهمنا بالدرجة الاولى تلك الخاصة بالدول العربية اضافة الى بعض القضايا التي تمس السلم والامن في المنطقة العربية".

واضاف ان مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية الكويتية هي ذاتها المنصوص عليها في ميثاق الامم المتحدة وتستند على عدم التدخل في الشؤون الداخلية وحل النزاعات بالطرق والوسائل السلمية واحترام سيادة الدول فهذه هي المرتكزات الاساسية التي تنطلق منها سياسة الكويت الخارجية والتي شكلت اولويات الكويت التي اعلنت عنها قبل دخولها المجلس.

وفيما يتعلق بابرز التحديات التي واجهت الكويت خلال عضويتها بين العتيبي "التحديات تقتصر على صعوبة بعض المسائل التي يناقشها المجلس وضرورة اتخاذ مواقف حيالها فقد تكون بعضها حساسة واغلب الدول الاعضاء لا ترغب بان تناقش المسائل التي تعنيها بمجلس الامن لاعتبارات كثيرة خاصة وان ما يجري في هذه الدول من اضطرابات او مظاهرات تعتبرها كثير من دول العالم شان داخلي لا يجب ان يتم مناقشته في المجلس".

وحول تجربة حمل الكويت القلم للملف الانساني السوري افاد بان ذلك يعني ان نكون مسؤولا عن صياغة مخرجات المجلس وتكون في صلب عملية صنع القرار وهي مسؤولية كبيرة لان ذلك يتطلب التنسيق مع اعضاء مجلس الامن وصياغة مشروع القرار او البيانات الرئاسية او الصحفية ومناقشتها مع الاعضاء وتوزيعها وقيادة عملية مفاوضات تستغرق احيانا اكثر من اربعة اسابيع.

واشار الى ان الكويت نجحت مع السويد في اعتماد قرارين الاول في عام 2018 ويحمل رقم 2401 ويطالب بوقف اطلاق النار في جميع مناطق سوريا والسماح بوصول المساعدات الانسانية دون عوائق والمطالبة باحترام تعهدات القانون الانساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الانسان وعدم استهداف المدنيين او المرافق المدنية والبنية التحتية حيث اعتمد القرار بالاجماع ويعد نجاحا كبيرا للكويت خاصة في التعامل مع الملف السوري الذي شهد جمودا بسبب تكرار استخدام حق النقض "فيتو".

وتابع العتيبي "تمكنا مع السويد في ديسمبر 2018 من اصدار قرار بتجديد الية دخول المساعدات الانسانية عبر نقاط عبور حددها القرار مع تركيا والاردن والعراق وهي الية ساهمت بانقاذ حياة ملايين السوريين ممن يعتمدون على هذه المساعدات التي تاتي عبر المنافذ الحدودية".

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية اكد العتيبي "هي قضية العرب الاولى وهي القضية المركزية وهناك مواقف عربية ثابتة من القضية وعلى مستويات مختلفة كمجلس الجامعة العربية الوزاري او على مستوى القمة والكويت العضو العربي في المجلس تمثل الدول العربية فرغم تصويتنا باسم الكويت ورغم القائنا كلماتنا باسمها لكن مواقفنا حيال القضايا العربية وعلى راسها القضية الفلسطينية متسقة ومتفقة تماما مع الموقف العربي المعلن".

وذكر "هناك تنسيق كامل مع الاخوان الفلسطينيين وقد كان مشروع القرار الخاص بتامين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بالتنسيق مع الوفد الفلسطيني الذي طرح فكرة حماية الفلسطينيين من قوات الاحتلال الاسرائيلية لاسيما وان هذه السلطة لا تقوم بمسؤولياتها بموجب اتفاقيات جنيف الاربع لانها سلطة احتلال وبالتالي عليها مسؤولية حماية المدنيين.. ولكنها لا تقوم بذلك بل هي من ينتهك حقوقهم".

وتابع العتيبي "طرحنا مشروع القرار بالتنسيق مع الوفد الفلسطيني وهذا القرار طرح باسم الدول العربية لان هناك قرارات صدرت من الدول العربية تكلف الكويت بطرح مشروع القرار حول حماية الفلسطينيين وكان موقف الولايات المتحدة معروف مسبقا ونعلم انها ستستخدم الفيتو ولكن طموحنا كان الحصول على الاصوات ال14 في المجلس وتاييد مشروع القرار".

وحول الازمة اليمنية قال العتيبي "تاريخ وساطة الكويت ومحاولتها حل الخلافات اليمنية قديم جدا حيث كانت هناك وساطات سابقة وعلاقاتنا مع اليمن تاريخية وعندما اندلعت الازمة الحالية بانقلاب جماعة الحوثي على الحكومة الشرعية كان للكويت مواقف مبدئية وانضمت الى التحالف لاستعادة الشرعية وجهود الوساطة كانت قبل دخولنا المجلس وفي عام 2016".

ولفت الى ان "الكويت سهلت خلال مفاوضات ستوكهولم الاخيرة عملية نقل مفاوضي جماعة الحوثي من صنعاء الى ستوكهولم.. وخلال العضوية في المجلس دعمت الكويت جهود الامم المتحدة وتنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة وتؤكد دائما في جميع بياناتها بانه لا حل عسكريا في اليمن ويجب ان يتم الحل بشكل سلمي من خلال مفاوضات".

وبالنسبة لعلاقة مجلس الامن مع جامعة الدول العربية قال العتيبي "حرصنا على تحسن هذه العلاقة بموجب اتفاقات يتم التوقيع عليها بين المنظمتين في مجال حفظ السلم والامن الدوليين حيث تعاني الجامعة العربية من اوضاع معينة ودورها في حل النزاعات والمشاكل التي تعاني منها بعض الدول العربية ليس بالمستوى المطلوب او المأمول منها حيث تم اعتماد بيان رئاسي قدمته الكويت لتاسيس نواة اولية لتطوير العلاقة بين الجامعة العربية وكل من الامم المتحدة ومجلس الامن".

وفيما يتعلق بموضوع الاسرى والمفقودين الكويتيين اوضح "ان موضوع الاسرى والمفقودين واعادة الممتلكات من المسائل التي مازالت مطروحة والعراق الى الان لم يف بكامل التزاماته في هذين الملفين وبعضها ذات طبيعة انسانية خاصة موضوع المفقودين وهناك تعاون كبير من جانب الاخوة في العراق ممثلا بالحكومة والجهات المختصة بوزارتي الدفاع والخارجية فالتعاون كامل مع الامم المتحدة والاليات الدولية المكلفة بمتابعة هذه الملفات".

واكد العتيبي "لم يطرأ تقدم كبير على هذه الملفات فمنذ 2004 لم يتم الكشف عن مصير اي من المفقودين ولكن هناك تطورات حدثت خلال الاشهر الماضية حيث تسلمت الكويت رفاة نحو 40 مفقودا فهذه القضية مهمة جدا لنا واصدرنا بيانا رئاسيا بالتنسيق مع الاخوان بالوفد العراقي وهذا هو المنتج الوحيد منذ سبع سنوات وكان بمثابة تذكير للمجتمع الدولي بان هذه القضية ما تزال مدرجة على جدول اعمال مجلس الامن ولم تحل الى الان".

ولفت الى ان القرار حول المفقودين يعد الاول الذي يصدر من مجلس الامن حيث لم يسبق ان صدر عنه قرار يتعلق بالمفقودين اثناء الصراعات المسلحة وهو اول قرار حظي بتقدير واعجاب واشادة من المجتمع الدولي حيث تبنته اكثر من 67 دولة من داخل وخارج مجلس الامن وخصوصا المنظمات العاملة في المجال الانساني واصبح هناك الان وثيقة صادرة عن المجلس ملزمة لجميع الدول الاعضاء تتعاطى مع قضية انسانية مثل المفقودين.

وحول التعاطي مع قضية اقلية الروهينغيا اشار العتيبي الى ان الكويت نجحت خلال العضوية بتنظيم زيارة الى بنغلاديش وميانمار بهدف تسليط الضوء على نحو مليون لاجئ من الروهينغيا يعيشون في حالة مزرية وبائسة وحاولت الكويت خلال الزيارة بالتنسيق مع بريطانيا وبيرو الدفع باتجاه وضع خطة منظمة لاعادتهم الى مواطنهم الاصلية في ولاية راخين.

وازاء ترؤس الكويت جهازين فرعيين حول العقوبات على الكونغو الديمقراطية واخر معني بالوثائق واجراءات عمل المجلس قال "العمل في رئاسة هذه الاجهزة الفرعية مهم جدا وبذلنا مجهودا كبيرة خاصة في تحسين اساليب عمل المجلس ونتامل في نهاية عضويتنا ان نتمكن من اعتماد عدد من القرارات التي من شانها تطوير وتحسين هذه الاساليب بما يضفي شفافية اكبر وتحسن من فعاليته وكفاءته في نظره للقضايا المدرجة.. فمزيد من الشفافية مفيد جدا لعمل المجلس ويعزز من مصداقيته وشرعية قراراته".

وفي نهاية اللقاء قال العتيبي "هناك كلمة حق يجب ان تقال اذ لم يكن بمقدورنا القيام بما قمنا به من تمثيل الكويت في المجلس واداء مهامنا ومسؤولياتنا على اكمل وجه من دون الدعم والارشاد الذي تلقيناه من وزارة الخارجية الكويتية ممثلة بوزير الخارجية ونائبه والادارة المختصة لشؤون المنظمات الدولية ولا شك ان حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه هو من ارسى قواعد الدبلوماسية الكويتية ونسير بعملنا في وزارة الخارجية بناء على هذه الخطوط العريضة".

وتابع "كانت لي لقاءات مع سموه اثناء زيارتي للكويت ودائما ما كان يثني ويشيد باداء وعمل الوفد وخلال هذه الاجتماعات القصيرة كانت هناك توجيهات نعتز فيها وناخذها على محمل الجد ونقوم بتنفيذها من منطلق قضايانا الوطنية او قضايانا العربية احيانا وكان هناك توجيهات مباشرة فهذه الامور مجتمعة سهلت من عملنا وكنا نشعر دائما بان هناك دعم كامل خلفنا ونعمل بثقة ومرونة واريحية قلما نجدها لدى وفود اخرى وهذا ساهم بشكل كبير في اداء مهامنا ومسؤولياتنا خلال عضويتنا بمجلس الامن".

ومن جانبه قال نائب ممثل المانيا الدائم لدى الامم المتحدة السفير يورغن شولز في تصريح ل"كونا" "لقد عملنا مع الكويت بشكل وثيق من خلال حاملي القلم للملف الانساني السوري وذلك بالتنسيق مع زملائنا من بعثة بلجيكا حيث كانت الكويت شريكا لا يقدر بثمن في التوصل الى قرارات كانت غاية في الاهمية بالنسبة للملف الانساني السوري خاصة في الربع الاخير من العام".

واضاف "بالتاكيد استفدنا من خبرة وفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة في هذا الملف حيث كانت العلاقة اثناء العمل مع زملائنا من الكويت عادلة ومتوازنة واخذت بعين الاعتبار اولويات المنظمات الانسانية التابعة للامم المتحدة.. ومما لا شك فيه فقد كانت خبرتهم عاملا مضافا وعنصر نجاح في هذه القضية وكان لعملهم الشاق اثر بالغ".

بدورها اكدت مسؤولة شؤون الشرق الاوسط لدى بعثة بلجيكا لدى الامم المتحدة السكرتير الثاني فلوريندا باليسي في تصريح مماثل لـ"كونا" ان العمل كشريك للكويت في حمل القلم للملف الانساني السوري كان ممتازا حيث اثبت الوفد الكويتي جدارة وكفاءة ومهنية عالية والتزاما كبيرا ساهم في تحقيق تقدم في هذا الملف المعني بتخفيف المعاناة الانسانية للشعب السوري.

واشارت الى ان العمل والتعاون مع وفد الكويت الدائم لدى الامم المتحدة كان ايجابيا ومثمرا وبناء ليس فقط على مستوى الملف الانساني السوري وانما في كافة الملفات الاخرى مغربة عن تهنئتها لنجاح وفد الكويت خلال عضويته غير الدائمة بمجلس الامن.